

Distr.: General  
13 December 2012  
Arabic  
Original: French

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون  
البند ١٩ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر  
الاستعراضي لعام ٢٠٠٨  
تقرير اللجنة الثانية

المقررة: السيدة عايدة هودجيتش (البوسنة والهرسك)

## أولا - مقدمة

- ١ - في الجلسة العامة الثانية، المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قررت الجمعية العامة، بناء على توصية المكتب، أن تدرج في جدول أعمال دورتها السابعة والستين البند المعنون "متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨"، وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.
- ٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ١٣ و ١٤ و ٢٩ و ٣٧، المعقودة في ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٣ كانون الأول/ديسمبر. ويرد سرد للمناقشة التي أجرتها اللجنة بشأن البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/67/SR.13 و 13 و 29 و 37). ويوجه الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها ٢ إلى ٦، المعقودة في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/67/SR.2-6).
- ٣ - وكانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة من أجل نظرها في البند:



الرجاء إعادة استعمال الورق



(أ) تقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتييري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (A/67/339)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن طرائق عملية متابعة تمويل التنمية (A/67/353)؛

(ج) موجز أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢) (A/67/81-E/2012/62)؛

(د) رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة (A/67/519).

٤ - وفي الجلسة ١٣، المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيانين استهلاليين الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية ومدير مكتب تمويل التنمية، التابعان لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (انظر A/C.2/67/SR.13).

## ثانياً - النظر في مشروعَي القرارين A/C.2/67/L.29 و A/C.2/67/L.63

٥ - في الجلسة ٢٩، المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل الجزائر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية" (A/C.2/67/L.29)، نصه كالتالي:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتييري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإلى قراراتها المؤرخة ٢١/٥٦ بقاء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٢٥٠/٥٧ و ٢٧٢/٥٧ و ٢٧٣/٥٧ المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٧٠/٥٧ بقاء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٢٣٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٥/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٩١/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٣٩/٦٣ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٩٣/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٩ و ١٤٥/٦٥ و ١٤٦/٦٥ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٩١/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وإلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٤٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٦٤/٢٠٠٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ و ٤٥/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٣٠/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ و ١٤/٢٠٠٨ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٣٠/٢٠٠٩ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢٦/٢٠١٠ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ و ٣٨/٢٠١١ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ و ٣١/٢٠١٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢،

”وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية،

”وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية،

”وإذ تحيط علما بالموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة للحوار الرفيع المستوى الخامس المعقود بشأن تمويل التنمية المعقود في نيويورك يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

”وإذ تحيط علما أيضا بالموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقود في نيويورك يومي ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢،

”وإذ تحيط علما كذلك بموجز وقائع المناسبة الخاصة المتعلقة بتمويل التنمية الاجتماعية، المعقودة في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ خلال الدورة الخمسين للجنة التنمية الاجتماعية،

”وإذ تحيط علما بالمناسبة الخاصة المتعلقة بالآليات الابتكارية لتمويل التنمية، المعقود في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢ خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠١٢،

”وإذ تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتريري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية،

”وإذ تحيط علماً كذلك بتقرير الأمين العام عن طرائق عملية متابعة تمويل التنمية،

”وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية،

”وإذ تعرب عن القلق العميق إزاء استمرار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فضلاً عن أزمات الديون السيادية الحالية في أوروبا وتأثيرها السلبي على البلدان النامية، وإذ تقر بأن الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة حرجة جديدة محفوفة بمخاطر تراجع كبيرة، تشمل اضطراب الأسواق المالية العالمية وتفشي ضائقات المالية العامة التي تهدد الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي، وإذ تؤكد ضرورة الاستمرار في معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة الطويلة الأمد وضرورة مواصلة بذل الجهود من أجل إيجاد حل للمشاكل العامة التي تواجه الاقتصاد العالمي، بوسائل منها الإنجاز التام لعملية إصلاح النظام المالي الدولي وبنائه وإدارته،

”وإذ تؤكد الحاجة الملحة لتدعيم آلية المتابعة المتعلقة بتمويل التنمية من خلال عقد مؤتمر متابعة وإنشاء لجنة تُعنى بتمويل التنمية كهيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

”وإذ تعيد تأكيد الإقرار، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ’المستقبل الذي نصبو إليه‘، بضرورة تعبئة قدر كبير من الموارد من مصادر متنوعة واستخدام التمويل على نحو فعال من أجل توفير دعم قوي للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة، بوسائل منها اتخاذ إجراءات وفقاً للوثيقة الختامية للمؤتمر وإلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

”وإذ تؤكد ضرورة تدعيم الاتساق والتنسيق وتجنب ازدواجية الجهود فيما يتعلق بعملية متابعة تمويل التنمية،

”١ - تعيد تأكيد توافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية بأكمله وبما ينطوي عليه من نهج متكامل وشامل، وتشير إلى العزم على اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ توافق آراء مونتييري والتصدي للتحديات في مجال تمويل التنمية بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢ - **تعيد أيضا تأكيد** أن كل بلد يتحمل في المقام الأول المسؤولية عن تنميته، وأنه ليس من المغالاة التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وتسلم بضرورة تكملة الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى توسيع فرص تحقيق التنمية في البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

٣ - **تعيد تأكيد تصميمها** على النهوض بالشراكة العالمية من أجل التنمية وتعزيزها، بما في ذلك عنصرها التجاري والمالي، بوصفها محور التعاون في السنوات المقبلة، على نحو ما أعيد تأكيده في إعلان الأمم المتحدة للألفية وتوافق آراء مونتيري وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ('خطة جوهانسبرغ للتنفيذ') وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري والوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعنونة 'الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية'؛

٤ - **تسلم** بأن تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية أمر محوري للشراكة العالمية من أجل التنمية، بما في ذلك دعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتسلم أيضا بأن تعبئة الموارد المحلية والدولية وتوفير بيئة محلية ودولية مؤاتية محركان رئيسيان للتنمية؛

٥ - **تشير** إلى تصميم الدول الأعضاء على تعزيز المساعدة التقنية وتوطيد التعاون والمشاركة التقنيين في مجال معالجة المسائل الضريبية على الصعيد الدولي؛

٦ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء الآثار السلبية لاستمرار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التنمية، بما في ذلك تأثيرها في قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية، وتقر بأنه لا بد من تعزيز الانتعاش، وتسلم بأن التصدي على نحو فعال لآثار الأزمة يقتضي الوفاء بجميع الالتزامات الإنمائية في الوقت المناسب، بما في ذلك الالتزامات القائمة بتوفير المعونة؛

٧ - **تشدد** على الحاجة إلى مزيد من الإجراءات الحكومية وإلى إدارة اقتصادية عالمية تتسم بالفعالية والمشاركة والديمقراطية بغية كفالة تنظيم مناسب

للسوق يعزز المصلحة العامة، وتسلم في هذا الصدد بضرورة تنظيم الأسواق المالية على نحو أفضل بسبب فشلها في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، بغية كفالة سلامة النظام المالي العالمي وتجنب سوء إدارة مخاطر السوق؛

”٨ - تسلم بأن وجود قطاع خاص دينامي وشامل وجيد الأداء ومسؤول من الناحية الاجتماعية يشكل أداة قيمة لتوليد النمو الاقتصادي والحد من الفقر؛

”٩ - تلاحظ أن الاستثمار المباشر الأجنبي يشكل مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية، وتهيب في هذا الصدد بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع وتيسير تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي بعدة طرق من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية، وتهيب بالبلدان النامية أن تواصل ما تبذله من جهود لتهيئة بيئة محلية مؤاتية لاجتذاب الاستثمارات بعدة طرق من بينها تهيئة مناخ للاستثمار على نحو يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ به وتنفذ فيه التعاقدات بصورة سليمة وتحترم فيه حقوق الملكية، وتؤكد أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة الاستثمار من جميع المصادر في الموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية والبيئية والمؤسسية والاجتماعية؛

”١٠ - تعيد تأكيد إمكانية أن تكون التجارة الدولية محركا للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد، وتشدد على ضرورة تسخير إمكاناتها بالكامل في هذا الصدد، وتؤكد أهمية دعم نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ويستند إلى قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف يسهم في النمو والتنمية المستدامة وتوفير فرص العمل، وبخاصة في البلدان النامية؛

”١١ - تؤكد ضرورة مقاومة جميع التدابير والاتجاهات الحمائية والتشويهية، وبخاصة تلك التي تؤثر في البلدان النامية، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية وغيرها من الحواجز، لا سيما الإعانات الزراعية، وتصحيح أي من هذه التدابير المتخذة بالفعل، وتسلم بحق البلدان في الاستفادة التامة مما لديها من حيز سياسي وأوجه مرونة، بما يتفق مع التزاماتها إزاء منظمة التجارة العالمية، وتطلب إلى منظمة التجارة العالمية وغيرها من الهيئات ذات الصلة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مواصلة رصد التدابير الحمائية وتقييم تأثيرها على البلدان النامية، وتؤكد في هذا الصدد أن تحقيق جولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات

التجارية المتعددة الأطراف نتائج متوازنة وطموحة وشاملة وموجهة نحو التنمية، بما يفي بولايتها، سيشكل خطوة هامة نحو التصدي للتدابير الحمائية المذكورة أعلاه؛

”١٢ - تدعو في هذا الصدد إلى الاحتتام الناجح والمبكر لجولة الدوحة بنتائج متوازنة وطموحة وشاملة وموجهة نحو التنمية، مما من شأنه أن يوفر زحماً تشتد حاجة التجارة الدولية إليه وأن يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؛

”١٣ - تؤكد أن الوفاء بجميع الالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بموجبها كثير من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص ما نسبته ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية على القيام بذلك؛

”١٤ - تؤكد الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تكميل تمويل التنمية وتعزيزه واستمراره في البلدان النامية وفي تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية؛

”١٥ - تكرر تأكيد الحاجة إلى موارد جديدة وإضافية، بما في ذلك إتاحة السيولة قصيرة الأجل وتمويل التنمية على المدى الطويل وتقديم المنح إلى البلدان النامية من أجل استخدامها للاستجابة على نحو كاف لأولوياتها الإنمائية؛

”١٦ - تشدد على أن تدفقات المعونة إلى جميع البلدان النامية ينبغي أن تكون أكثر فعالية واستدامة وقابلية للتنبؤ وأن تكون تساهلية وخالية من الشروط، بما في ذلك تدفقات المعونة الموجهة إلى أضعف البلدان وأقلها نمواً، والتدفقات الرامية إلى تقديم الدعم الكافي إلى الجهود التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل من أجل التصدي للتحديات الإنمائية المحددة التي تواجه كل منها؛

”١٧ - تشجع البلدان المتقدمة النمو على تخصيص موارد جديدة وإضافية لمساعدة البلدان النامية على مواجهة آثار الأزمة، وذلك بسبل منها التمويل التساهلي والمستند إلى المنح، وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها، والاتفاقات بين المدينين والدائنين بشأن التجميد المؤقت للديون، وتعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات في

مجال إدارة الديون والتفاوض وإعادة التفاوض بشأنها، بغية تحقيق القدرة على تحمل الديون والحفاظ على هذه القدرة؛

”١٨ - تشير إلى قرارها بإرساء عملية حكومية دولية لتقييم الاحتياجات من التمويل والنظر في مدى فعالية الصكوك والأطر القائمة واتساقها وتأزرها وتقييم المبادرات الإضافية وتتطلع إلى تنفيذ هذه العملية، بهدف إعداد تقرير تقترح فيه خيارات لوضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة تيسر تعبئة الموارد واستخدامها على نحو فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتفق مع الفقرة ٢٥٥ من قرارها ٦٦/٢٨٨؛

”١٩ - ترى أن الآليات الابتكارية للتمويل يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس طوعي، وأن هذا التمويل ينبغي أن يكمل المصادر التقليدية للتمويل وألا يكون بديلا لها؛

”٢٠ - تشدد على الأهمية الخاصة لإيجاد حل فعال وشامل ودائم وفي الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها، وترحب في هذا الصدد بالمناسبة الخاصة التي عقدها اللجنة الثانية بشأن موضوع 'أزمات الديون السيادية وعمليات إعادة الهيكلة: الدروس المستفادة واقتراحات لإنشاء آليات لحل مشكلة الديون' وتشجع المشاركين من المؤسسات والخبراء على مواصلة عملهم المتعلق بهذه المسائل واقتراح خيارات في مجال السياسة العامة للمضي قدما، حسب الاقتضاء؛

”٢١ - تشدد أيضا على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وتؤكد في هذا الصدد أهمية القدرة على تحمل الديون والإدارة الفعالة للديون في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتسلم بأن أزمات الديون السيادية غالبا ما تكون باهظة التكلفة ومضرة بأمور منها فرص العمل والاستثمار المنتج، وغالبا ما تتبعها تخفيضات في الإنفاق العام في مجالات منها الصحة والتعليم، مما يضر بشكل خاص بالفقراء والضعفاء؛

”٢٢ - تؤكد أن الأزمة المالية والاقتصادية أكدت ضرورة إجراء إصلاحات وأضاف زخما جديدا للمناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام المالي الدولي وبنائه، بما يشمل المسائل المتصلة بولاية هذا النظام ونطاقه وإدارته



وقدرته على الاستجابة وتوجهه الإنمائي، حسب الاقتضاء، وتشجع في هذا الصدد على استمرار الحوار المنفتح والشامل للجميع والشفاف؛

”٢٣ - تعترف أيضا بالدور الهام الذي تؤديه مخصصات حقوق السحب الخاصة في زيادة السيولة العالمية والمساهمة في الاستقرار والإنصاف والمرونة الاقتصادية على الصعيد العالمي، وتقرر القيام على وجه السرعة بمواصلة دراسة أثر زيادة إصدارات حقوق السحب الخاصة في زيادة حجم السيولة وفي تعزيز التنمية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، وبصورة خاصة مؤسسات بريتون وودز ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بإعداد وتقديم تقرير مفصل يتضمن إجراءات ومقترحات محددة بشأن هذه المسألة؛

”٢٤ - تطلب إلى الدول الأعضاء الاعتماد على الأمم المتحدة بوصفها منتدى يتيح إجراء حوار مفتوح وشامل للجميع وشفاف بشأن إقامة نظام اقتصادي ومالي دولي منصف، مستلهمة في ذلك روح عملية تمويل التنمية؛

”٢٥ - تسلم بضرورة مواصلة تعزيز تنسيق واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية وبأهمية كفالة اتسامها بالانفتاح والتزاهة والشمولية من أجل استكمال الجهود الإنمائية الوطنية الرامية إلى ضمان نمو اقتصادي مطرد وشامل وعادل وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

”٢٦ - تعيد تأكيد أهمية كفالة المشاركة التامة للبلدان النامية في صنع القرارات ووضع المعايير في الميدانين الاقتصادي والمالي على الصعيد الدولي، وتحيط علما في هذا الصدد بما اتخذ من قرارات مهمة ولكن غير كافية بشأن إصلاح هياكل الإدارة والخصص وحقوق التصويت في مؤسسات بريتون وودز، وتكرر تأكيد أهمية وجود عملية إصلاح أكثر طموحا بكثير لهيكل إدارة تلك المؤسسات وخريطة طريق معجلة لمواصلة الإصلاحات بشأن إسماع صوت البلدان النامية ومشاركتها وتعزيز قوة تصويتها، استنادا إلى نهج يعبر حقا عن الولاية الإنمائية ويوفر مؤسسات أكثر فعالية ومصداقية وشرعية وخضوعا للمساءلة؛

”٢٧ - تعيد أيضا تأكيد أن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي، وفقا لولاية كل منها، دورا مهما في النهوض بالتنمية وحماية مكاسب التنمية، وفقا

للاستراتيجيات والأولويات الوطنية، بما في ذلك إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعيد كذلك تأكيد تصميمها على مواصلة اتخاذ خطوات لتعزيز منظومة الأمم المتحدة وكفالة التنسيق الجيد لأعمالها واتساقها وفعاليتها وكفاءتها من أجل دعم هذه الأهداف؛

”٢٨ - تعيد كذلك تأكيد ضرورة مواصلة تكثيف مشاركة اللجان الإقليمية في عملية متابعة تمويل التنمية بطرق منها إسداء المشورة التقنية إلى الدول الأعضاء وإتاحة التحليلات لها؛

”٢٩ - تكرر تأكيد أهمية كفالة إيجاد عملية حكومية دولية تتولى متابعة تمويل التنمية تكون شاملة للجميع وأكثر قوة وفعالية؛

”٣٠ - تكرر أيضا تأكيد ضرورة استعراض واستكشاف طرائق عملية تمويل التنمية، بما يشمل خيارات مفصلة بشأن الترتيبات الممكنة اتخاذها لتعزيز العملية؛

”٣١ - تقرر إنشاء اللجنة المعنية بتمويل التنمية وفقا للأحكام الواردة في الفقرة ٣٠ من قرارها ١٤٥/٦٥، وتطلب في هذا الصدد إلى رئيس الجمعية العامة عقد مشاورات غير رسمية شاملة للجميع، بمشاركة الدول الأعضاء، بشأن طرائق وأساليب عمل هذه اللجنة الفنية، مع مراعاة تقرير الأمين العام عن طرائق عملية متابعة تمويل التنمية، واختتامها بحلول نهاية الدورة السابعة والستين؛

”٣٢ - تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يسهم، خلال دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣، في المشاورات التي تجريها الجمعية العامة بشأن إنشاء اللجنة المعنية بتمويل التنمية بوصفها هيئة فرعية تابعة للمجلس، وذلك بوسائل منها عقد مناقشات مواضيعية؛

”٣٣ - تشير إلى قرارها بأن تنظر، وفقا للفقرة ٩٠ من إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، في ضرورة عقد مؤتمر لمتابعة تمويل التنمية بحلول عام ٢٠١٣، وإلى قرارها أيضا بأن تجري مشاورات غير رسمية بغية اتخاذ قرار نهائي بشأن ضرورة عقد مؤتمر من هذا القبيل بحلول عام ٢٠١٣، وتتطلع إلى احتتام هذه المشاورات بنجاح؛

”٣٤ - تقرر بالعمل الذي يضطلع به مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، وتشجع المكتب على أن يواصل عمله وفقا لولايته، بالتعاون مع خبراء من القطاعين العام والخاص ومن الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني؛

”٣٥ - تكرر مناشدتها الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة المحتملة النظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستثماري لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مما ييسر تنفيذ عملية حكومية دولية لتنفيذ متابعة تمويل التنمية تكون شاملة للجميع وأكثر قوة وفعالية؛

”٣٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند المعنون ’متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨‘، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار ذلك البند، تقييما تحليليا سنويا لحالة تنفيذ توافق آراء مونتريري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية ولحالة تنفيذ هذا القرار، يعد بالتعاون التام مع الجهات المعنية المؤسسية الرئيسية.“

٦ - وفي الجلسة ٣٧، المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ”متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية“ (A/C.2/67/L.63)، قدمه نائب رئيس اللجنة، ستيفانو ستيفانيلي (إيطاليا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.29.

٧ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة، بناء على اقتراح الرئيس، على عدم تطبيق الأحكام ذات الصلة من المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وشرعت في البت في مشروع القرار A/C.2/67/L.63.

٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/67/L.63 لا يتضمن أي آثار على الميزانية البرنامجية.

٩ - وفي الجلسة ٣٧ أيضا، أدلت الميسرة سارة لونا (المكسيك) ببيان، قامت خلاله بإدخال تصويبات شفوية على النصين الإنكليزي والإسباني من مشروع القرار A/C.2/67/L.63 (A/C.2/67/SR.37).

١٠ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/67/L.63، بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ١٣).

١١ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان (انظر A/C.2/67/SR.37).

١٢ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/67/L.63، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/67/L.29 بسحبه.

## ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

١٣ - توصي اللجنة الثالثة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

### متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإلى قراراتها ٥٦/٢١٠ و٥٧/٢٧٣ المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٥٠ و ٥٧/٢٧٢ و ٥٧/٢٧٣ المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٧٠ بقاء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٥٨/٢٣٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٩١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٣٩ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٤٥ و ٦٥/١٤٦ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/١٩١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وإلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣/٤٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤/٦٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦/٤٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧/٣٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨/٣٠ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢٠١٠/٣١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ و ٢٠١١/٣٨ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ و ٢٠١٢/٣١ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢،

وإذ تشير أيضاً إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(١)</sup>،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها

في التنمية وإلى وثيقته الختامية<sup>(٢)</sup>،

(١) القرار ١/٦٠.

(٢) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية<sup>(٣)</sup>،

وإذ تشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ووثيقته الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(٤)</sup>،

وإذ تحيط علما بالموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة للحوار الرفيع المستوى الخامس المعقود بشأن تمويل التنمية المعقود في نيويورك يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر<sup>(٥)</sup>،

وإذ تحيط علما أيضا بالموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقود في نيويورك يومي ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢<sup>(٦)</sup>،

وإذ تحيط علما كذلك بموجز وقائع المناسبة الخاصة المتعلقة بتمويل التنمية الاجتماعية، المعقودة في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ خلال الدورة الخمسين للجنة التنمية الاجتماعية،

وإذ تحيط علما بالمناسبة الخاصة المتعلقة بالآليات الابتكارية لتمويل التنمية، المعقودة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢ خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠١٢،

وإذ تلاحظ الأعمال الجارية بشأن المصادر الابتكارية لتمويل التنمية، بما في ذلك في محافل شتى مثل الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية،

وإذ تحيط علما بتقارير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية<sup>(٧)</sup>، وعن طرائق عملية متابعة تمويل التنمية<sup>(٨)</sup>، وعن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية<sup>(٩)</sup>،

(٣) القرار ١/٦٥.

(٤) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٥) A/66/678.

(٦) A/67/81-E/2012/62.

(٧) A/67/339.

(٨) A/67/353.

(٩) A/66/334.

**وإذ تحيط علماً أيضاً بدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٢:**  
البحث عن تمويل جديد للتنمية، الصادرة في تموز/يوليه ٢٠١٢<sup>(١٠)</sup>،

**وإذ تعرب عن بالغ القلق** إزاء استمرار الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ولا سيما على التنمية، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، رغم ما يبذل من جهود كبيرة، ما زال يمر بمرحلة تنطوي على تحديات محفوفة بمخاطر هبوط كبيرة، تشمل اضطراب الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية على الصعيد العالمي، وارتفاع معدلات البطالة والمديونية في عدة بلدان، وتفشي الضائقات المالية، مما يهدد الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي ويعكس التقدم المحدود الذي أحرز في الحفاظ على الطلب وإعادة موازنته عالمياً، وإذ تؤكد ضرورة الاستمرار في معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة وضرورة مواصلة بذل الجهود من أجل إصلاح النظام المالي وتعزيزه،

**وإذ تعيد تأكيد** الإقرار، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بضرورة تعبئة قدر كبير من الموارد من مصادر متنوعة واستخدام التمويل على نحو فعال من أجل توفير دعم قوي للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة، بوسائل منها اتخاذ إجراءات وفقاً للوثيقة الختامية للمؤتمر وإلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

**وإذ تحيط علماً** بالمناسبة الخاصة للجنة الثانية عن موضوع "أزمات الديون السيادية وعمليات إعادة الهيكلة: الدروس المستفادة ومقترحات من أجل آليات تسوية الديون"،

١ - **تعيد تأكيد** توافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية<sup>(١١)</sup> بأكمله وبما ينطوي عليه من نهج متكامل وشامل، وتشير إلى العزم على اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ توافق آراء مونتييري والتصدي للتحديات في مجال تمويل التنمية بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢ - **تعيد أيضاً تأكيد** أن كل بلد يتحمل في المقام الأول المسؤولية عن تنميته، وأنه ليس من المغالاة التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وتسلم بضرورة تكملة الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات

(١٠) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.12.II.C.1.

(١١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

عالمية داعمة تهدف إلى توسيع فرص تحقيق التنمية في البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

٣ - **تعيد تأكيد تصميمها على النهوض بالشراكة العالمية من أجل التنمية** وتعزيزها بوصفها محور التعاون في السنوات المقبلة، على نحو ما أعيد تأكيده في إعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(١٢)</sup> وتوافق آراء مونتييري<sup>(١١)</sup> وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")<sup>(١٣)</sup>، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(١٤)</sup>، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري<sup>(١٥)</sup> والوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية<sup>(١٦)</sup>، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعنونة "الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"<sup>(١٧)</sup>، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(١٨)</sup>؛

٤ - **تشير إلى أهمية الالتزام على نحو شامل بإنشاء مجتمعات عادلة وديمقراطية من أجل التنمية، على النحو المنصوص عليه في توافق آراء مونتييري؛**

٥ - **تعيد تأكيد أهمية الوفاء بالالتزام باتباع سياسات سليمة وممارسة الحكم الرشيد على جميع المستويات واحترام سيادة القانون؛**

٦ - **تعيد أيضا تأكيد أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران لا غنى عنهما لتحقيق التنمية العادلة والفعالة والنمو الاقتصادي المطرد والشامل والعاقل، وتكرر تأكيد ضرورة تعميم مراعاة المسائل الجنسانية في صياغة وتنفيذ السياسات الإنمائية، بما في ذلك سياسات تمويل التنمية والسياسات المتعلقة بتخصيص الموارد؛**

٧ - **تسلم بأن تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية واستخدام جميع تلك الموارد على نحو فعال أمران محوريان للشراكة العالمية من أجل التنمية، بما في ذلك دعم تحقيق**

(١٢) انظر القرار ٢/٥٥.

(١٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03/II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١٤) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتسلم أيضاً بأن تعبئة الموارد المحلية والدولية وتوفير بيئة محلية ودولية مؤاتية محركان رئيسيان للتنمية؛

٨ - تسلم أيضاً بأن النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعاقل يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع؛

٩ - تشير إلى تصميم الدول الأعضاء على تحسين وتعزيز تعبئة الموارد المحلية والحيز المالي، بوسائل منها، حسب الاقتضاء، تحديث نظم الضرائب، وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب، وتوسيع القاعدة الضريبية والفعالية في مكافحة التهرب من دفع الضرائب وهروب رؤوس الأموال، وتكرر أنه رغم مسؤولية كل بلد عن نظامه الضريبي، من المهم دعم الجهود الوطنية في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية وتحسين المشاركة والتعاون الدوليين في مجال معالجة المسائل الضريبية على الصعيد الدولي؛

١٠ - تعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التنمية، بما في ذلك تأثيرها في قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية، وتقر بأنه لا بد من تعزيز الانتعاش، وتسلم بأن التصدي على نحو فعال لآثار الأزمة يقتضي الوفاء بجميع الالتزامات الإنمائية في الوقت المناسب، بما في ذلك الالتزامات القائمة بتوفير المعونة؛

١١ - تشير إلى أن استمرار مكافحة الفساد على جميع المستويات يشكل إحدى الأولويات، وتؤكد من جديد ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة وحاسمة لمواصلة مكافحة الفساد بجميع مظاهره من أجل الحد من العقبات التي تعترض فعالية تعبئة الموارد وتخصيصها ومنع تحويل الموارد بعيداً عن الأنشطة الحيوية للتنمية، وتشير إلى أن هذا يتطلب وجود مؤسسات قوية على جميع المستويات، بما في ذلك، بصفة خاصة، نظم قانونية وقضائية فعالة وتعزيز الشفافية، وتعترف بجهود وإنجازات البلدان النامية في هذا الصدد، وتلاحظ زيادة التزام الدول التي صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد<sup>(١٥)</sup> أو انضمت إليها بالفعل، وتحت في هذا الصدد جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على النظر في التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها؛

١٢ - تعيد تأكيد أهمية تنفيذ تدابير ترمي إلى الحد من التدفقات المالية غير المشروعة على جميع المستويات، وتعزيز ممارسات الإفصاح وتشجيع الشفافية في المعلومات المالية، وتلاحظ في هذا الصدد أن تعزيز الجهود الوطنية والمشاركة بين عدة بلدان

(١٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.



للتصدي لهذه المسألة أمر حاسم، بوسائل منها تقديم الدعم والمساعدة التقنية إلى البلدان النامية من أجل تعزيز قدراتها؛

١٣ - **تشدد** على الحاجة إلى مزيد من المشاركة الحكومية الفعالة بغية كفاءة تنظيم مناسب للسوق يعزز المصلحة العامة، وتسلم في هذا الصدد بضرورة تنظيم الأسواق المالية على نحو أفضل سعياً إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو المطرد والعدل والشامل؛

١٤ - **تشدد أيضاً** على ضرورة السعي، على الصعيد الوطني وعلى نحو يتماشى مع القوانين الوطنية، إلى وضع أطر للسياسات وأطر تنظيمية مناسبة تكفل تشجيع المبادرات العامة والخاصة، بما في ذلك على الصعيد المحلي، وتعزيز قطاع الأعمال التجارية يتسم بالدينامية وحسن الأداء، مع تحسين الدخل من حيث نموه وتوزيعه، وزيادة الإنتاجية، والنهوض بتمكين المرأة، وحماية حقوق العمال والبيئة، وتعيد تأكيد أهمية كفاءة استفادة الجميع من منافع النمو عن طريق تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية؛

١٥ - **تلاحظ** أن الاستثمار المباشر الأجنبي يشكل مصدراً رئيسياً لتمويل التنمية، وهيب في هذا الصدد بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع وتيسير تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي بعدة طرق من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية، وهيب بالبلدان النامية أن تواصل ما تبذله من جهود لتهيئة بيئة محلية مؤاتية لاجتذاب الاستثمارات بعدة طرق من بينها هئية مناخ للاستثمار على نحو يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ به وتنفذ فيه التعاقدات بصورة سليمة وتحترم فيه حقوق الملكية، وتؤكد أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة الاستثمار من جميع المصادر في الموارد البشرية والهيكل الأساسية المادية والبيئية والمؤسسية والاجتماعية؛

١٦ - **تؤكد** من جديد أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد، وتؤكد من جديد أيضاً الدور الحاسم الذي يمكن أن يضطلع به نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ويستند إلى قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف، وكذلك تحرير التجارة على نحو هادف، في تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية على الصعيد العالمي، وبالتالي إفادة كل البلدان في جميع مراحل التنمية؛

١٧ - **تشدد** على ضرورة مقاومة الاتجاهات الحمائية وتصحيح أي تدابير مخلة بالتجارة وتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وتعترف بحق البلدان، لا سيما البلدان النامية، في الاستفادة بالكامل من كل ما لديها من مرونة بما يتوافق مع تعهداتها والتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية؛

١٨ - **تعرب عن قلقها الشديد لعدم إحراز تقدم في مفاوضات جولة الدوحة** لمنظمة التجارة العالمية، وتكرر الدعوة إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية الضروريتين لكسر حالة الجمود الراهنة في المفاوضات، وتدعو في هذا الصدد إلى التوصل إلى نتائج متوازنة وطموحة وشاملة موجهة نحو التنمية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لخطة الدوحة للتنمية، بما يتماشى مع ما تقرر بشأن التنمية في إعلان الدوحة الوزاري<sup>(١٦)</sup>، وفي قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤<sup>(١٧)</sup>، وفي إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمده منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥<sup>(١٨)</sup>؛

١٩ - **تؤكد أن الوفاء بجميع الالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية أمر** بالغ الأهمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بموجبها كثير من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص ما نسبته ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية على القيام بذلك؛

٢٠ - **تؤكد الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تكميل تمويل** التنمية وتعزيزه واستمراره في البلدان النامية وفي تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، وتكرر تأكيد الدور المحفز الذي يمكن أن تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في مساعدة البلدان النامية على إزالة القيود التي تعوق تحقيق نمو مطرد وشامل وعادل من خلال جملة أمور، منها تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية والاجتماعية والمؤسسية والمادية وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة والابتكارات التكنولوجية وتحسين الصحة والتعليم والنهوض بالمساواة بين الجنسين والمحافظة على البيئة والقضاء على الفقر، وترحب بالخطوات الرامية إلى تحسين فعالية ونوعية المعونة القائمة على المبادئ الأساسية المتمثلة في السيطرة الوطنية على زمام الأمور والمواءمة والتنسيق والإدارة من أجل تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة؛

٢١ - **تؤكد أيضاً ضرورة تعزيز ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتشدد في** نفس الوقت كذلك على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون فيما بين

(١٦) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(١٧) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/579.

(١٨) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(05)/DEC.

بلدان الشمال والجنوب، بل هو عنصر مكمل له، وتدعو إلى التنفيذ الفعال لوثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المعقود في نيروبي في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩<sup>(١٩)</sup>؛

٢٢ - ترى أن الآليات الابتكارية للتمويل يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس طوعي، وأن هذا التمويل ينبغي أن يكمل المصادر التقليدية للتمويل وألا يكون بديلا لها؛ وفي حين تبرز التقدم الكبير المحرز حتى الآن في مجال المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، تؤكد أهمية رفع مستوى المبادرات القائمة ووضع آليات جديدة، حسب الاقتضاء؛

٢٣ - تشدد على الأهمية الخاصة لإيجاد حل فعال وشامل ودائم وفي الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها؛

٢٤ - تشدد أيضا على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وتؤكد في هذا الصدد أهمية القدرة على تحمل الديون والإدارة الفعالة للديون في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتسلم بأن أزمات الديون السيادية غالبا ما تكون باهظة التكلفة ومضرة بأمور منها فرص العمل والاستثمار المنتج، وغالبا ما تتبعها تخفيضات في الإنفاق العام في مجالات منها الصحة والتعليم، مما يضر بشكل خاص بالفقراء والضعفاء؛

٢٥ - تؤكد أن الأزمة المالية والاقتصادية أكدت ضرورة إجراء إصلاحات وأضافت زخما جديدا للمناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام المالي الدولي وبنائه، بما يشمل المسائل المتصلة بولاية هذا النظام ونطاقه وإدارته وقدرته على الاستجابة وتوجهه الإنمائي، حسب الاقتضاء، وتشجع في هذا الصدد على استمرار الحوار المنفتح والشامل للجميع والشفاف؛

٢٦ - تلاحظ الجهود المهمة المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للتحديات التي تطرحها الأزمة المالية والاقتصادية، من أجل ضمان العودة بالكامل إلى نمو يقترن بإيجاد فرص عمل جيدة وإصلاح النظم المالية وتعزيزها وتحقيق نمو عالمي قوي ومستمر ومتوازن؛

٢٧ - تسلم بضرورة مواصلة تعزيز تنسيق واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية وبأهمية كفالة اتسامها بالانفتاح والتزاهة والشمولية من أجل استكمال

(١٩) القرار ٦٤/٢٢٢، المرفق.

الجهود الإنمائية الوطنية الرامية إلى ضمان نمو اقتصادي مطرد وشامل وعادل وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٨ - **تعيد تأكيد** أهمية توسيع نطاق وتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات ووضع المعايير في الميدان الاقتصادي على الصعيد الدولي، وتحيط علماً في هذا الصدد بما اتخذ مؤخراً من قرارات مهمة بشأن إصلاح هياكل الإدارة والحصص وحقوق التصويت في مؤسسات بريتون وودز، بما يعكس على نحو أفضل الحقائق الراهنة ويعزز صوت البلدان النامية ومشاركتها، وتكرر تأكيد أهمية إصلاح إدارة تلك المؤسسات من أجل جعل المؤسسات أكثر فعالية ومصداقية وشرعية وخضوعاً للمساءلة؛

٢٩ - **تعيد أيضاً تأكيد** أن صناديق الأمم المتحدة وبرايجها واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي، وفقاً لولاية كل منها، دوراً مهماً في النهوض بالتنمية وحماية مكاسب التنمية، وفقاً للاستراتيجيات والأولويات الوطنية، بما في ذلك إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعيد كذلك تأكيد تصميمها على مواصلة اتخاذ خطوات لتعزيز منظومة الأمم المتحدة وكفالة التنسيق الجيد لأعمالها واتساقها وفعاليتها وكفاءتها من أجل دعم هذه الأهداف؛

٣٠ - **تعيد كذلك تأكيد** ضرورة مواصلة تكثيف مشاركة اللجان الإقليمية في عملية متابعة تمويل التنمية بطرق منها إسداء المشورة التقنية إلى الدول الأعضاء وإتاحة التحليلات لها؛

٣١ - **تكرر تأكيد** أهمية كفالة إيجاد عملية حكومية دولية تتولى متابعة تمويل التنمية تكون شاملة للجميع وأكثر قوة وفعالية؛

٣٢ - **تشير** إلى الفقرات ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة تعزيز الاتساق والتنسيق وتجنب ازدواجية الجهود في ما يتعلق بعملية متابعة تمويل التنمية؛

٣٣ - **تقرر** أن تعقد مشاورات مفتوحة وشفافة وشاملة من أجل استعراض واستكشاف طرائق عملية تمويل التنمية، بما في ذلك الترتيبات الممكنة لتعزيز العملية، فضلاً عن خيارات للربط بين مختلف العمليات التي تتناول تمويل التنمية بطريقة متكاملة، مع مراعاة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن طرائق عملية متابعة تمويل التنمية<sup>(٨)</sup>؛

٣٤ - **تشير** إلى قرارها بأن تنظر، وفقاً للفقرة ٩٠ من إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، في ضرورة عقد مؤتمر لمتابعة تمويل التنمية بحلول عام ٢٠١٣، وإلى قرارها أيضاً

بأن تجري مشاورات غير رسمية بغية اتخاذ قرار نهائي بشأن ضرورة عقد مؤتمر من هذا القبيل بحلول عام ٢٠١٣؛

٣٥ - تقرر أن تعقد حوارها الرفيع المستوى السادس بشأن تمويل التنمية في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ في مقر الأمم المتحدة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعد مذكرة عن تنظيم أعمال تلك المناسبة، بناء على الطرائق التنظيمية للحوار الرفيع المستوى الخامس، تُقدم إلى الجمعية العامة قبل نهاية الدورة السابعة والستين؛

٣٦ - تقرر بالعمل الذي يضطلع به مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، وتشجع المكتب على أن يواصل عمله وفقا لولايته، بالتعاون مع خبراء من القطاعين العام والخاص ومن الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني؛

٣٧ - تكرر مناقشتها الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة المحتملة النظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستثماري لتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مما ييسر تنفيذ عملية حكومية دولية لتنفيذ متابعة تمويل التنمية تكون شاملة للجميع وأكثر قوة وفعالية؛

٣٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند المعنون "متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار ذلك البند، تقييما تحليليا سنويا لحالة تنفيذ توافق آراء مونتريري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية والحالة تنفيذ هذا القرار، يعد بالتعاون التام مع الجهات المعنية المؤسسة الرئيسية.